تفاعل المملكة المغربية مع ظاهرة الهجرة واللجوء وفق الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

The interaction of the kingdom of morocco with the phenomenon of migration and asylum in light of the national strategy on migration and asylum.

Sefiani younes يونس السفياني

طالب باحث بسلك الدكتوراه

جامعة مُحَمَّد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا

ملخص:

شهدت المملكة المغربية في العقود الأخيرة تحولات هامة في مجال الهجرة واللجوء، إذ انتقل من بلد عبور للمهاجرين إلى بلد استقبال واستقرار، مما فرض ضرورة بلورة سياسة جديدة وشاملة للهجرة واللجوء، وفي هذا الإطار تم اطلاق الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (SNIA) بتوجيهات ملكية سامية في سنة 2013 وصادقت عليها الحكومة في ديسمبر 2014، في إطار مقاربة إنسانية وشمولية تهدف إلى تدبير قضايا الهجرة بطريقة تحترم حقوق الإنسان وتتماشى مع التزامات المغرب الدولية، وتعد الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء تجربة فريدة في المنطقة العربية والإفريقية، حيث تمثل انتقالًا من مقاربة أمنية إلى رؤية شمولية قائمة على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، اللجوء، المواثيق الدولية، الاستراتيجية الوطنية، الحماية.

Abstract:

In recent decades, the Kingdom of Morocco has undergone substantial legal and institutional transformations in the field of migration and asylum. The country has shifted from serving primarily as a transit zone for migrants to becoming a country of reception and long-term settlement. This paradigm shift necessitated the formulation of a new, comprehensive national policy framework.In this context, and pursuant to High Royal Directives, the National Strategy for Immigration and Asylum (SNIA) was launched in 2013 and formally adopted by the Government in December 2014. The strategy is grounded in a human rights-based and holistic approach, aiming to regulate migration and asylum in a manner

consistent with Morocco's constitutional principles and its international legal obligations.

The SNIA constitutes a pioneering legal and policy initiative within the Arab and African regions, as it embodies a clear departure from a security-oriented model toward an inclusive and sustainable governance model based on the protection of fundamental rights, social integration, and development-oriented migration management.

Keywords: Migration, Asylum, International conventions, National Strategy, Protection.

مقدمة:

بعد مرور أكثر من نصف قرن على انضمام المغرب إلى النظام الدولي لحماية اللاجئين، نظرا لكونه أصبح أرضا للجوء والاستقرار الدائم للمهاجرين، إذ أنه أصبح يستضيف عددا من المهاجرين النظاميين الذين يقصدونه للعمل، وكذا عدد كبير نسبيا من الطلبة الأجانب المهاجرين في وضعية غير نظامية يبقون في المغرب لسنوات عديدة من أجل العبور إلى الضفة الأخرى "أوربا"، بالإضافة إلى طالبي اللجوء واللاجئين[1].

مما دفع المغرب إلى تعزيز جهوده لحماية اللاجئين، وذلك من خلال تعزيز الضمانات، وجاء على رأسها سعيه للارتقاء بمكانته إفريقيا ودوليا، من خلال تنزيل سياسات وكذا خطط واستراتيجيات، وذلك وفاء منه بالتزاماته الدولية. وكان من أهمها استراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، والتي جاءت استجابة للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس، كما أكد عليها خطاب 06 نونبر 2013، بمناسبة الذكرى 38 للمسيرة الخضراء، وكذا تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

فالمملكة المغربية كانت من بين المصادقين على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951[2]، نظرا للكم الهائل الذي تتوفر عليها من مهاجرين ولاجئين، خاصة من دول جنوب الصحراء، الذين يجعلونها قاطرة لهم من أجل الوصول إلى الحلم الأوربي، هذا الحلم الذي في كثير من الأحيان قد يتبخر ويصبحون ملزمين بجعل المغرب بلدا للاستقرار، فمنذ استقلال المغرب إلى الآن عرف 6 دساتير 1962-1970-1972-1992-1996، تضمنت عدد من الحقوق والمقتضيات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، كما عملت المملكة المغربية على نهج مسار تصاعدي يقوم على احترام حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا وتوج ذلك بدستور 2011، والذي يعتبر منعطفا هاما في تعزيز واحترام ضمان حقوق الإنسان، وكذا الحريات الأساسية كما جاءت في المواثيق الدولية، كذلك نجد أن المملكة المغربية في معاملتها مع القوانين الخاصة للحماية القانونية للمهاجرين واللاجئين، أصبحت تستلزم وضع قوانين منظمة للهجرة، وكذا إقامة الأجانب وتقنينها، وذلك في إطار قانوني شامل وموجه، نذكر القانون 03-02 والمتعلق بدخول وإقامة الأجانب للمملكة المغربية والهجرة غير المشروعة، إضافة إلى القانون 14-27 والمتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر.

كما أن المملكة المغربية، قد ذهبت إلى أبعد من ذلك إذ أنها في سنة 2013، وبمبادرة من جلالة الملك مُحَمَّد السادس، تبنت الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، والتي تعتبر سياسة عمومية متعددة الأبعاد تراعي كل من الجانبين الإنساني من جهة والحقوقي والاقتصادي من جهة أخرى، وترتكز هذه الاستراتيجية على المقاربة الاندماجية للأفارقة وعلى البعد الحقوقي الذي تبناه جلالة الملك مُحَمَّد السادس في معظم خطبه منذ اعتلائه العرش، وكذا على مبادئ كونية حقوق الإنسان الواردة في المواثيق الدولية،

[1]- المجلس الوطني لحقوق الإنسان "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة " ملخص تنفيذي.

[2]- المغرب يعد أول بلد عربي صادق على اتفاقية جنيف المتعلقة بوضعية اللاجئين في 1956/11/7 وعلى البروتوكول 1967 الخاص بوضعية اللاجئين في 1971/04/20 ووضع آلية لتنفيذها متمثلة في المرسوم رقم 1256-57-2 لتاريخ 1957/08/29 بشأن تطبيق الاتفاقية المذكورة، (ج. ر عدد 2341 بتاريخ 1957/09/06).

ثم على مبادئ دستور2011، وعلى التقارير الشاملة التي وضعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة سنة 2013.

كما أن الهدف من هذه الاستراتيجية هو الجانب الإنساني لهذه الفئة، وليس الجانب الأمني عكس ما جاء في القانون 02-03، الشيء الذي جعل هذه الاستراتيجية دعامة أساسية للمغرب في هذا المجال، وتجدر الإشارة إلى أن المملكة المغربية، وبرسالة ملكية تاريخية إنسانية إلى القمة الإفريقية، توج ذلك باحتضان المغرب للمرصد الإفريقي للهجرة، الشيء الذي جعل المملكة المغربية تتربع في قمة الدول الإفريقية في مجال الهجرة واللجوء من جهة، ومن جهة أخرى مسايرة الدول الكبرى في المجال.

ومن هنا تنبع الاشكالية الرئيسية للموضوع محل الدراسة والمتمثلة أساسا في التساؤل حول: إلى أي حد استطاعت الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء أن تحقق توازن بين البعد الإنساني في تدبير قضايا الهجرة ومتطلبات الأمن والتنمية في ظل التحديات الوطنية والاقليمية والدولية؟

والذي تنبثق منه مجموعة من الاسئلة الفرعية من قبيل:

- **ما ابرز الاهداف والمبادئ التي قامت عليها الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء؟**
- **ما هي المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمة في بلورة الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء؟**
- **إلى أي مدى ساهمت الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء في تحسين وضعية المهاجرين واللاجئين من حيث الحقوق والخدمات الأساسية؟**
- **إلى أي حد تم اعتبار المهاجرين كفاعلين في التنمية، وليس فقط كموضوع للسياسات؟**

سنحاول مقاربة الموضوع من خلال التصميم التالي: المرتكزات التشريعية للمغرب في مجال الهجرة واللجوء (المحور الأول)، واقع وآفاق الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (المحور الثاني).

المحور الأول: المرتكزات التشريعية للمغرب في مجال الهجرة واللجوء

كون المغرب يتطلع ليكون من بين البلدان الرائدة دوليا في مجال الهجرة واللجوء، وكونه أيضا يتربع على عرش الدول الإفريقية في هذا المجال، لم يأتي بمحض الصدفة، بل لكون المملكة المغربية تنهج مجموعة من المرتكزات التشريعية لجعل اللاجئ في مأمن وكذا لتوفير كل الحقوق اللازمة ليعيش في ظروف إنسانية عكس ما كان يعيشه في بلده الأصل من اضطهاد وقمع وعنف، وللحديث عن هذه المرتكزات سوف نتطرق إلى الحديث عن أسس سياسة المغرب في مجال الهجرة واللجوء (فقرة أولى)، وعن المرصد الإفريقي للهجرة (فقرة ثانية).

الفقرة الأولى: أسس سياسة المغرب في مجال الهجرة واللجوء

أولا: مساهمة المؤسسة الملكية في وضع الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

ترتكز الرؤية الملكية على استراتيجية تكمن في احترام حقوق الإنسان للمهاجرين، وتعزيز مكافحة الهجرة السرية وتشجيع الهجرة القانونية وضمان حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء والتسوية الاستثنائية للمهاجرين الغير الشرعيين ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف النبيلة، عمل المغرب أولا على توقيع عدة اتفاقيات دولية[1]، وأحدث مديرية الهجرة ومراقبة الحدود بوزارة الداخلية، والمرصد الوطني للهجرة[2]، وإحداث قانون جديد سنة 2003، ينص على فرض عقوبة السجن قد تصل إلى 20 سنة لكل من يتورط في ملف الهجرة السرية، حيث ترتب عن هذه السياسة نقص عدد المهاجرين، وخير دليل هو الأرقام الصادرة عن الحرس المدني الإسباني التي تدل على أن معدل الهجرة السرية تقلص خلال السنوات القليلة الماضية بشكل ملحوظ، نتيجة تنسيق الجهود بين المملكة المغربية واسبانيا، والدور الذي تقوم به السلطات المغربية إما عبر السياج الأمني في سبتة ومليلية المحتلتين، وقد سجلت سنة 2013 ما يعادل 1013 محاولة اقتحام من طرف المهاجرين، وقد نزل الرقم بشكل ملحوظ سنة 2014 إذ لم يتعد عدد الاقتحامات 533 محاولة، أما آخر رقم بالنسبة لسنة 2015، فهو 51 محاولة[3].

وتأكيدا لهذا التوجه فقد أكد جلالة الملك مُحَمَّد السادس خلال خطاب ألقاه أمام قمة منتدى الخمسة زائد خمسة بتونس، أنه " وإدراكا منا لخطورة هذه الظاهرة المنافية لكرامة الإنسان والمؤثرة سلبا على علاقات التعاون وحسن الجوار، فقد اتخذ المغرب بتشريعات عصرية صارمة لتجريم ومحاربة العصابات المتاجرة بالهجرة السرية مجندا لذلك كل السلطات العمومية في ظل سيادة القانون، وفيا لالتزاماته الثنائية والجهوية والدولية، كما أحدثنا أجهزة متخصصة في شؤون الهجرة السرية ومراقبة الحدود وإسهاما من المغرب في إيجاد سياسات عمومية ناجعة للحد منها في تعاون تام مع جيراننا وشركائنا للحد من الهجرة غير الشرعية ومعالجة دوافعها العميقة وانعكاساتها السلبية مؤكدين عزم المملكة المغربية الراسخ على تنسيق جهودها في هذا الشأن مع أشقائها في الاتحاد المغاربي دعما من المغرب لكل المبادرات التي تصب في هذا المسار الشاق و الطويل"[4]، كما أكد جلالته في رسالة وجهها إلى المشاركين في أشغال القمة الفرنسية الإفريقية حول السلم والأمن بتاريخ 2013/12/06 لمواجهة ظاهرة الهجرة التي غالبا ما تصاحبها مآس إنسانية وتكون مصدرا لانعدام الأمن لا بد من تطوير مقاربة جديدة ترتكز على خطوات طوعية وسخية وإنسانية دون إغفال المتطلبات الأمنية.

وفي إطار الاحترام التام لالتزاماتها الدولية خصص المغرب رهان تبنى سياسة وطنية رائدة في المنطقة، إنسانية في مقاربتها، ومسؤولة في خطواتها، وتراعي حقوق المهاجرين واللاجئين الأساسية تمام المراعات من حيث مقاصدها وتعبر عن اعتزازها بالدعم الكبير الذي لقيته هذه المبادرة خاصة على المستويين الإفريقي والأوربي ونعيد طرح المقترح المغربي لإقامة ائتلاف إفريقي للهجرة

---

[1]- الظهير الشريف رقم 1-61-611 صادر في 28 ربيع الأول 1428 الموافق ل 17 أبريل 2007 بنشر اتفاق المقر الموقع بجنيف في 22 فبراير 2005 بين حكومة المملكة المغربية والمنظمة الدولية للهجرة بشأن فتح ممثلة للمنظمة الدولية للهجرة بالرباط، الجريدة الرسمية عدد 5333 بتاريخ 25 جمادى الأولى 1428 الموافق ل 11/6/2007 ص: 6200.

[2]- المرسوم رقم 2-04-750 صادر 14 ذي القعدة 1425 الموافق ل 27 دجنبر 2004 المتعلق بتنظيم اختصاصات وزارة الداخلية ص :74.

[3]- زكرياء أقنوش، محاور استراتيجية الملك مُحَمَّد السادس لإعادة تموقع المملكة داخل المنتظم الدولي الطبعة الأولى سنة 2017 مطبعة الأمنية الرباط ص: 100.

[4]- خطاب جلالة الملك مُحَمَّد السادس ألقاه أمام قمة منتدى خمسة زائد خمسة بتونس: 5 دجنبر 2003.

والتنمية ينطلق من هذه المبادرة ويشكل إطارا موحدا يبحث مخاطر الهجرة غير الشرعية وفرض الهجرة القانونية والتنمية المشتركة التي لا بد من تحقيقها والتي تعكس المسؤولية المشتركة بين أوربا وأفريقيا في هذا المجال[1].

كما جدد جلالته في خطاب ذكرى الثامنة والثلاثون للمسيرة الخضراء، دعوة الحكومة إلى وضع سياسة شاملة حول قضايا الهجرة واللاجئين وفق مقاربة إنسانية تتوافق مع الالتزامات الدولية للمغرب وتحترم حقوق المهاجرين[2].

وسطر دستور 2011، من خلال الباب الثالث حماية للحقوق والحريات وفق ما تم التعارف عليه دوليا، وبالتالي فإن دستور 2011، باعتباره أسمى وثيقة قانونية، تسعى إلى تنظيم العلاقة بين السلط، وضبط التوازن داخل النظام السياسي المغربي، فإن ذلك يسعى إلى توزيع الحقوق والحريات بشكل متساوي بين المواطن المغربي والمهاجر مع توفيره لضمانات مؤسساتية من أجل الدفاع عن حقوق المهاجرين والترافع حولها عبر إعداد تقارير وتقديمها للسلطات المعنية بإعداد السياسات العمومية في مجال الهجرة، وهذا ما تبين من خلال إعداد التقارير الموضوعاتية حول واقع الهجرة بالمغرب، حيث تم رفعه إلى جلالة الملك مُحَمَّد السادس الذي دعا الحكومة إلى الإسراع بوضع استراتيجية وطنية لإدماج المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين وفق مقاربة حقوقية وإنسانية، ثم تعزيز المقاربة الأمنية عبر مراقبة الحدود مع الجزائر وموريتانيا وأروبا[3].

ثانيا: حماية المهاجرين وطالبي اللجوء بموجب المواثيق الدولية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان

سنتطرق إلى الحديث عن حماية المهاجرين وطالبي اللجوء بموجب الاتفاقيات الدولية (أولا)، وعن حماية المجلس الوطني لحقوق الإنسان لحقوقهم (ثانيا).

أولا– الحماية المقررة بموجب المواثيق الدولية لحقوق المهاجرين وطالبي اللجوء

تشكل البروتوكولات الاختبارية التي صادق عليها المغرب المرجعية الحقوقية لمختلف السياسات التي عمل على تسطيرها ومن بين هذه السياسات الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، والتي ارتكزت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1949[4]، ثم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، صادق عليه المغرب سنة 1979، وكذا البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 2008، والذي تم التوقيع عليه من طرف المغرب[1].

وكذا الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم سارية المفعول سنة 2003، تمت المصادقة عليها رسميا في فبراير 2002.

---

[1]– رسالة وجهها جلالة الملك مُحَمَّد السادس للمشاركين أشغال القمة الفرنسية الإفريقية حول السلم والأمن بتاريخ 2013/12/06.

[2]– خطاب جلالة الملك مُحَمَّد السادس في الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء بتاريخ 6 نونبر 2013.

[3]– زكرياء أقنوش، مرجع سابق، ص: 102.

[4]– الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1949.

[1]– العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966.

ومن بين الاتفاقيات التي شكلت أسس الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، نجد اتفاقية جنيف المتعلقة بوضع اللاجئ لسنة 1951 وبروتوكولها الإضافي لسنة 1976، وكذا اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989، والتي تم المصادقة عليها سنة 1993، وكذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979، وبروتوكولها الاختياري لسنة 1999، والتي تم المصادقة عليها سنة 1993، وتم رفع كل التحفظات عليها وتمت المصادقة على بروتوكولها الاختياري عام 2011[1].

ثانيا – حماية المجلس الوطني لحقوق الإنسان لحقوق المهاجرين وطالبي اللجوء

يجسد إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حرص والتزام المملكة المغربية بحماية حقوق المواطنين، وحرياتهم وتشبتها باحترام التزامها الدولي فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دوليا، ويشكل إحداث مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تعزيزا للصرح المؤسساتي لدولة الحق والقانون بالمملكة المغربية، والذي حل محل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تم إنشاؤه سنة 1990، في ظل الإصلاحات السياسية التي شنها المغرب ومن أجل المصالحة مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان[2].

ويعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة مستقلة وظيفتها حماية حقوق المواطنين وحرياتهم، والنهوض بها وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان، تم تأسيس هذا المجلس وفق مبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويتوفر المجلس الوطني لحقوق الإنسان على اختصاصات واسعة على المستوى الوطني والجهوي، وهذا المعطى يعزز استقلاليته[3].

كما يمكن للمجلس الوطني لحقوق الانسان القيام بكل التحريات واللقاءات اللازمة لتكوين وجمع المعلومات المؤكدة والموثوق بها، كما يعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على إعداد تقارير تتضمن من جهة خلاصات ونتائج الرصد أو التحقيقات، ومن جهة أخرى التحريات التي قام بها، ويتولى كذلك رفع التقارير إلى الجهة المختصة مع ضرورة وجود توصيات لمعالجة الانتهاكات، وينظر المجلس في كل انتهاكات وخروقات حقوق الإنسان بمبادرة منه، أو بناء على طلب أو شكاية ممن يعنيهم الأمر، وفي هذا الإطار يتلقى المجلس الوطني لحقوق الإنسان الشكايات ويتم دراستها ومعالجتها، وتتبع مسارها ومآلها، وتقديم التوصيات بشأنها إلى الجهات المختصة[1].

الفقرة الثانية: المرصد الإفريقي للهجرة

صادق المجلس الحكومي على مشروع القانوني يتعلق باتفاق الحكومة والاتحاد الإفريقي، بشأن إحداث مقر المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط، هذا الاتفاق وقع عليه في 10 دجنبر 2018، على هامش أشغال اعتماد ميثاق مراكش بالمؤتمر الدولي من أجل هجرات آمنة منظمة ومنتظمة وهذا الحدث لم يأت من فراغ بل أتى بفضل الرسالة الملكية الموجهة إلى الدورة العادية

[1]– الشبكة الأوربية المتوسطة لحقوق الإنسان الجمعية الأورو– متوسطة للحقوق، المغرب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين سنة 2013 ص 3.

[2]– ابراهيم الزيتوني، دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حماية الحقوق والحريات: منشور بمجلة مسالك عدد مزدوج 27/28 سنة 2014 حول موضوع الدستور الجديد وآفاق حقوق الإنسان بالمغرب ص:42.

[3]– ابراهيم الزيتوني مرجع سابق ص: 43.

[1]– ابراهيم الزيتوني، مرجع سابق، ص: 44.

الثلاثون لقمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي والتي جرت أشغالها بأديس ابابا، تلك الرسالة الإنسانية والتاريخية، التي دعا فيها جلالة الملك مُحَمَّد السادس إلى إحداث مرصد إفريقي للهجرة، واستعداد المملكة المغربية لاحتضانه، وتجدر الإشارة إلى أن احتضان المملكة المغربية للمرصد يعد إنجازا كبيرا يضاف إلى إنجازات أخرى حققتها بعد عودتها إلى الاتحاد الإفريقي، وذلك بفضل جهود جلالة الملك الذي أعطى بعدا إنسانيا لقضية الهجرة، ووضع على عاتقه التزاما لخدمة قضايا وشؤون المهاجرين واللاجئين وقد صرح رئيس الجمهورية الغينية الفا كوندي عقب مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي بأن: " نحن فخورين جدا بالتزام المغرب وريادة جلالة الملك مُحَمَّد السادس في مجال تدبير شؤون الهجرة"، كما نوه الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي ب " الاستقبال الذي يخص به المغرب اللاجئين في وقت تطردهم دول أخرى"، فضلا عن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اختارت المملكة المغربية لاستضافة المؤتمر الدولي للهجرة وذلك أيام 10 و 11 دجنبر 2018، والذي تم خلاله اعتماد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة[1].

أن المرصد الإفريقي للهجرة يشكل أداة ناجعة وفعالة من أجل تطوير جمع البيانات وكذا تحليلها وتبادلها بين البلدان الإفريقية بالإضافة إلى تعزيز الحكامة في مجال الهجرة الإفريقية، كما أن هذا المرصد يشكل الجواب العملي الذي تقدمه الأجندة الإفريقية لمعالجة نقص البيانات حول الهجرة في إفريقيا وكذلك معالجة إشكاليات الهجرة غير الفعالة في كثير من الأحيان بسبب عدم وجود مثل هذه البيانات مما يجعل مهمة الحكومات الإفريقية صعبة، أن الحكامة الفضلى للهجرة واللجوء تتطلب ناجعا في البيانات وكذا تحليلها وتبادلها بين البلدان الإفريقية وتعزيز الحكامة في مجال الهجرة الإفريقية[2].

إن الهدف من هذا الميثاق الدولي بشأن الهجرة هو تحسين فهم ظاهرة الهجرة واللجوء للتمكن من تدبيرها كما أن فهم هذه الظاهرة يمر عبر المرصد الإفريقي للهجرة وجمع الإحصائيات واستيعاب دوافع ومواصفات المهاجرين، إن إحداث المرصد الافريقي للهجرة هو ثمرة تفكير عميق وبداية تفعيل لأهداف الميثاق الدولي بشأن الهجرة الذي أعلن عنه في مراكش.

وقد أكدت رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة ماريا فرناندا اسيتوساغارسيس على أن الميثاق العالمي للهجرة يشكل ردا عالميا على واقع لا يمكن مواجهته إلا بشكل جماعي بالنظر إلى كون الهجرة ظاهرة عابرة للحدود وأضافت إلى أن هذه الوثيقة تعتبر فرصة للعمل بشكل فعال ومنسجم للتعامل مع إحدى الظواهر التي يشهدها هذا القرن والمتعلقة بالإتجار بالبشر[1]، وتتجلى أهمية هذا المرصد الإفريقي للهجرة الذي سيتخذ من الرباط مقرا له.

إذن عمله سيتمحور حول ثلاثية " الفهم والاستباقية والعمل في جمع المعلومات وتطوير تبادلها وكذا تسهيل التنسيق بين الدول الإفريقية حول قضية الهجرة، كما أن هذا المركز يمثل أداة مهمة لتحليل ظاهرة الهجرة والتوفر على إحصاءات إفريقية محضة وموثوقة "، وقد أكد رئيس الاتحاد الإفريقي أنه " قد حان الوقت لكي يدبر الأفارقة هذه القضية بأنفسهم "مشيرا إلى الانخراط القوي للدول الإفريقية في الميثاق العالمي حول الهجرة الذي يتضمن" تدابير مهمة لحماية المهاجرين" كما اعتبر أن الهجرة توجد

[1]- الشرقاوي السموني مقال منشور بجريدة الصباح 30 يناير 2019 تاريخ الاطلاع 01\02\2024 على الساعة 23:00pm.

[2]- مُحَمَّد بصري مقال منشور بموقع www.maghress.com 14-02-2019 تاريخ الاطلاع 01\02\2024 على الساعة 00:15pm.

[1]- مقال منشور بموقع www.skynewsarabia 11 دجنبر 2018 تاريخ الاطلاع 01\05\2024 على الساعة 02:00Am.

اليوم صلب الأجندة الدولية والإفريقية[1]، إن المغرب من الدول التي تستقبل عددا كبيرا من المهاجرين نظرا لموقعه الاستراتيجي وأيضا لما يحظى به من أمن واستقرار إذ تحول خلال السنوات الأخيرة من بلد عبور إلى بلد استقرار وإقامة المهاجرين، بالإضافة إلى مكانة المملكة المغربية دوليا في مجال الهجرة وحقوق المهاجرين، ذلك جعله ينخرط منذ 10 شتنبر 2013، في وضع استراتيجية وطنية في مجال الهجرة واللجوء، إنسانية في فلسفتها يقودها جلالة الملك مُحَمَّد السادس تروم تسوية أوضاع المهاجرين السريين المقيمين بالمغرب في سبيل إدماجهم وتمكينهم من حقوقهم الإنسانية سواء في العيش الكريم أو الصحة أو التعليم أو الشغل، فبفضل هذه الاستراتيجية عملة السلطات المغربية على تسوية وضعية آلاف المهاجرين السريين، وأغلبهم ينحدرون من دول افريقية، ومن المتوقع أن يرتفع العدد خلال السنوات المقبلة إذ تمكنت هذه الفئة من الحصول على بطاقة الإقامة، فأصبحت تعيش بالمغرب بشكل قانوني وتستفيد من التعليم والتكوين المهني وتحصل على الحق في العلاج، والحق في السكن، والعمل وبالتالي لم تعد تفكر في العبور إلى الضفة الأخرى، أن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء بمثابة استراتيجية إنسانية تهدف إلى تعزيز حماية حقوق المهاجرين واللاجئين بالمغرب مما جعله يعزز تنويها من قبل العديد من البلدان الإفريقية التي أعربت عن دعمها وانخراطها الكامل في دينامية التي أطلقها المغرب وعلى ضوء ذلك يمكن اعتبار المرصد الإفريقي بالرباط إنجاز كبير للمغرب من شأنه تعزيز تقوية موقع المملكة المغربية داخل الاتحاد الإفريقي، كما يندرج في إطار مسار استراتيجي حقيقي وضعه المغرب نحو تفعيل التعاون جنوب- جنوب، وأيضا تؤكد قدرة المغرب على تدبير شؤون الهجرة بمقاربة إنسانية[2].

وينتظر الحقوقيون والمدافعون عن المهاجرين من المرصد أن يشكل فعلا آلية مؤسساتية لها بعد إنساني وأمني، وينظرون إليه بإيجابية لكون الاتحاد الإفريقي يضم بلدانا لا تحترم حقوق المهاجرين، ولا تحترم الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمهاجرين، وتواصل هذه الدول نهج سياسة الترحيل وكذا الأبعاد القسرية إضافة إلى الاحتجاز في حق هؤلاء المهاجرين أو اللاجئين، وينتظر الحقوقيون كذلك من هذا المركز أن توكل إليه الدور الأمني، وكذلك أن ينفد الإملاءات الأوربية في تطبيق مشروع منصات الإنزال على الأراضي الإفريقية لاسيما أن دور المرصد الحقيقي يبقى مجهولا.

وقد رفضت مجموعة من الدول الإفريقية في مناسبات مختلفة أن تحتضن أراضيها منصات الإنزال للمهاجرين واللاجئين كما تم الاتفاق عليه من قبل دول الاتحاد الأوربي، و يرجى من المرصد الإفريقي للهجرة بأن يكون آلية للتعريف بأزمة الهجرة والمهاجرين في إفريقيا، وكذلك وسيلة لتنظيم البحث العلمي بشأن أزمة الهجرة كما يمكن أن يشكل مؤسسة استشارية في اتخاذ القرارات بالنسبة للحكومات الإفريقية والأوربية على السواء، فالمرصد لا يتخذ القرارات وإنما سيكون مؤسسة تساعد على اتخاذها، كما أن المرصد خطوة أساسية في بناء السياسات العمومية للدول الإفريقية بخصوص أسئلة الهجرة، وأن إفريقيا سيكون لها كذلك مرصد حول الهجرة على غرار المراصد الأوربية، وإحداثه في عاصمة المملكة المغربية سيكون له رمزية خاصة بالنظر إلى الخطوات والمجهودات الجبارة التي قطعتها المملكة في سياسة الهجرة، وسيشكل المرصد بنك معلومات يساعد الحكومات على ضفتي المتوسط

[1]- مقال منشور بجريدة الشرق الأوسط يوم 3 دجنبر 2018 رقم العدد 14624.

[2]- جريدة الصباح مقال منشور 30 يناير 2019 تاريخ التصفح 2024/05/01 على الساعة 00:00Am.

في فهم أكثر لازمة الهجرة وإيجاد الحلول المشتركة الممكنة لها دون إغفال التعاون التنموي بين الضفتين وذلك بدعم دول الجنوب في خلق فرص الشغل لتحويل أخطار الشباب يوما من الحلم الأوربي إلى الحلم الإفريقي الذي طال انتظاره في بناء مستقبلهم[1].

المحور الثاني: واقع وآفاق الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

إن المملكة المغربية وبإقرارها للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، بقيادة جلالة الملك مُحَمَّد السادس، حاولت المزاوجة بين مراقبة الحدود للحد من تدفق المهاجرين من جهة وكذا القيام بتسوية أوضاع أولئك الذين حطوا رحالهم داخل المغرب وتتوفر فيهم الشروط من جهة أخرى، فبعد أن كان المغرب مجرد جسر العبور إلى الفردوس الأوربي كما يصطلح عليه للعديد من المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء وبلدان عربية أخرى، أصبح اليوم بلد الاستقرار حيث كان لابد من اعتماد استراتيجية تحفظ لهذه الفئة حقوقهم وكرامتهم الإنسانية، وكذلك تجعلهم فاعلين داخل المجتمع، ومن أجل كل هذا سوف نقوم في هذا المحور بالحديث عن أ أبعاد ورهانات الاستراتيجية الوطنية للجرة واللجوء (فقرة أولى)، وعن حصيلة المنجزات المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (فقرة ثانية).

الفقرة الأولى: أبعاد ورهانات الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

لقد جاءت الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء كسياسة جديدة تهدف إلى تعزيز حماية حقوق المهاجرين واللاجئين بالمغرب مما جعلها تحرز تنويها من لدن العديد من البلدان الإفريقية وحظيت بتقدير خاص من الاتحاد الأوربي، وقد حملت هذه الاستراتيجية في طياتها مجموعة من الأبعاد وكذا الرهانات لتسوية وضعية المهاجرين وكذا اللاجئين الراغبين في الاستقرار بالمغرب من خلال مراعاة المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب.

وسنتطرق في هذه الفترة إلى الحديث عن أبعاد الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (أولا)، وعن رهانات هذه الاستراتيجية (ثانيا).

أولا: أبعاد الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

تتجلى أبعاد الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء في البعد الإنساني، والحقوقي (أ)، وكذا البعد الاجتماعي (ب)، والبعد السياسي (ج).

أ- البعد الإنساني والحقوقي:

يكفل دستور المملكة المغربية البعد الحقوقي لسياسة الهجرة واللجوء، حينما شدد على الالتزام بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا ونص على كل أشكال التمييز على أساس الجنس أو اللون أو المعتقد أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي، أو أي وضع شخصي كان.

[1]- مُحَمَّد الشارف مقال منشور ب www.infomigrants.net تاريخ الاطلاع 01\06\2024 على الساعة 03:00Am.

ومن هذا المنطلق يجب اعتبار وجود المواطنين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في المغرب قضية حق الإنسان العيش والعمل والاستقرار ولاسيما حين يفر المواطن مكرها من أوضاع الفقر والبطالة والمجاعة والحرب والقمع و الاستبداد[1].

كما يجب اعتبار الممارسات السلبية المرتبطة بالعديد من المواطنين الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء، وهي ممارسات توجد أيضا بين صفوف الكثير من المغاربة والتي يثيرها المبالون إلى تغليب المقاربة الأمنية البحتة تسير عليها مقتضيات القانون الجنائي وتستدعي تطبيق القانون عليها في حال ثبوت الجنحة أو الجريمة، ينبغي الإقرار بأن المغرب تحول من بلد عبور إلى بلد إقامة لدى عدد لا يستهان به من الشباب الأفارقة مع رغبة أكيدة في الإدماج، من خلال تعلم اللغة العربية، وكذا الدارجة المغربية، والتعايش مع السكان، والبحث عن مصدر العيش الكريم، ولو في حدود دنيا من خلال ممارسة مهن غير قارة في الأحياء الشعبية، بل حتى في شوارع بعض المدن الكبرى[2].

ب– البعد الاجتماعي:

لدى المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء المتواجدين في المغرب رغبة أكيدة في الاندماج، وهي في حد ذاتها عامل إيجابي بالنسبة للمغرب لكنه يقتضي ملائمة اجتماعية ويستدعي اتخذ تدابير إدماجية عملية وفي مجال التشغيل والصحة والتمدرس والسكن...، وتمكين المقيمين منهم بطريقة شرعية من فرص الشغل وأسباب الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، وشروط العيش الكريم وذلك من أجل تحويلهم إلى قوة إنتاجية واقتصادية تساهم في نمو الاقتصاد بالمغرب وهذا ما تسعى الاستراتيجية إلى بلورته وتسطيره ضمن أولوياتها بخطوط عريضة[3].

ج– البعد السياسي:

تندرج سياسة المملكة المغربية في مجال الهجرة واللجوء، ضمن حسابات مرتبطة بمصالح اقتصادية وسياسية مع الجيران الأوربيين في الضفة الشمالية، وبالخصوص مع اسبانيا، وبفضل الاستراتيجية التي وضعها المغرب استطاع الانتقال من دور الدركي إلى شريك فعال لتدبير أزمة الهجرة وتأثيراتها على أوربا، كما أن انضمام المملكة المغربية لعمقه الإفريقي كان من بين الأسباب التي جعلت منه يتعامل مع ملف الهجرة بإيجابية وذلك نظرا للامتداد التاريخي والجغرافي وكذلك الجيوستراتيجي للمغرب.

إن رعاية الدول الأجنبية لمصالح المواطنين المغاربة المتواجدين بالخارج، لا ينبغي أن تختلف عن حرص المغرب على حماية مصالح المهاجرين العابرين والمستقرين الجدد بالتراب المغربي وبالتالي فإنه لكي يحظى تعامل المغرب بالمصادقة لدى دول الجوار وإزاء المنتظم الدولي، فإنه لا بد من تجاوز منطق الكيل بمكيالين[1]، كما وضع المغرب لسياسة إدماج الأفارقة له ارتباط بملف قضية

---

[1]– سناء السالمي، تقييم الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون الدولي الإنساني كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة 2017-2018 ص:53.

[2]– سناء السالمي، مرجع سابق ص: 54.

[3]– سناء السالمي، مرجع سابق ص: 55.

[1]– عبد اللطيف أعمو، رهانات الهجرة واللجوء مقال منشور بالموقع الإلكتروني الخاص بالبرلماني عبد اللطيف أعمو، ص: 3.

الوحدة الترابية ومع استحضار العمق الإفريقي للمغرب، كما يجب التعامل كذلك مع موضوع الهجرة الغير الشرعية من منظور برغماتي، خاصة و أن خصوم الوحدة الوطنية يستعملون ورقة حقوق الإنسان للضغط على المملكة المغربية، لهذا اختار جلالة الملك مُحَمَّد السادس المقاربة الأمنية لحل النزاع وفق المقاربة الحقوقية[1].

ثانيا: رهانات الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

لقد جاءت الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، بمجموعة من الرهانات وذلك من أجل حفظ كرامة الفئة المعنية بها اللاجئين والمهاجرين، ومن بين هذه الرهانات نجد الرهان على السكن والحق في التشغيل وكذلك الصحة دون أن تنسى الحق في التعليم.

1- بالنسبة للحق في السكن:

الحق في السكن هو الحق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في السكن ومأوى لائق وقد تم الاعتراف بالحق في السكن في عدة من الوثائق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، فالمادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنساني، تعترف بالحق في السكن كجزء لا يتجزأ من الحق في مستوى معيشي لائق أو كاف، والحق في السكن لا يخص فقط مواطني الدولة بل حتى المهاجرين واللاجئين يجب أن يتمتعوا بهذا الحق، وقد كرست الاستراتيجية الوطنية للهجرة و اللجوء هذا الحق وجعلته من صميم أولوياتها واعتبرت أن الحق في السكن عاملا أساسيا في الاندماج الاجتماعي الجيد للمهاجرين ببلد الاستقبال، وتمكن الغاية من برنامج " سكن" في تعزيز الولوج إلى السكن اللائق للمهاجرين، وبالخصوص ذوي الدخل الضعيف منهم عن طريق إدماجهم في برنامج السكن الاجتماعي، والبرامج المعدة للطبقة المتوسطة المدعومة من طرف الدولة، وتسهيل حصولهم على القروض العقارية[2].

2- بالنسبة للحق في التشغيل:

إن حق المهاجر أو اللاجئ في الشغل يعتبر ضمان الاندماج العادل في سوق الشغل من أولويات السلطة العمومية لتوفير حياة كريمة ومشرقة بالنسبة للمهاجرين النظاميين، وفي هذا الباب تجسد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل التي وضعت في عام 2015، تناسق العمل الحكومي باعتبارها تدمج في خطط عملها المهاجرين واللاجئين تبعا لتوصيات الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، وتعتمد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل على أربعة محاور استراتيجية تتمثل في:

- تعزيز خلق فرص الشغل.
- تنمين الرأسمال البشري.
- تحسين فعالية البرامج الحالية للتشغيل وتقوية الوساطة في سوق الشغل.
- تطوير إطار الحكامة الخاص بسوق الشغل.

[1]- ادريس الكريني تقرير عن ندوة الهجرة واللجوء بالمغرب منشور على موقع www.tanmia.ma تاريخ التصفح 2024/05/27 على الساعة 05:00Am.

[2]- سناء السلمي مرجع سابق ص: 65- 66.

ويمثل الرهان الرئيسي لهذا البرنامج في إزاحة العراقيل خصوصا التنظيمية والقانونية والتي تجعل ولوج المهاجرين لسوق الشغل صعبا أحيانا علما بأنهم يواجهون مثل المغاربة نفس الاكراهات المتعلقة بسوق الشغل، إذ يهدف برنامج "تشغيل" إلى ضمان الولوج المنصف للمهاجرين النظاميين إلى سوق الشغل وفقا لإحدى المبادئ الرئيسية الموجهة للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء والمتعلقة بضمان احترام حقوق الإنسان[1].

3- بالنسبة للحق في الصحة:

لقد تم التأكيد على الحق في الصحة في المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان سواء الدولية منها والإقليمية، وفي الدساتير الوطنية في جميع أنحاء العالم.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء إلى تعزيز المبادرات والعمليات المتخذة في مجال الوقاية والعلاج، وترمي هذه الاستراتيجية إلى ضمان ولوج المهاجرين واللاجئين للخدمات الصحية في نفس الظروف المتوفرة للمغاربة، وكذا تنسيق الجمعيات النشيطة في مجال الصحة ويشمل هذا البرنامج سبع عمليات[2]:

- توحيد إجراءات التكفل بالمهاجرين في حالات الاستعجال.
- تنظيم دورات تحسيسية وإخبارية للمهاجرين والعاملين في مجال الصحة حول حق الجميع في الولوج إلى الخدمات الصحية.
- تكوين العاملين في المجال الطبي في ميدان التكفل بالمهاجرين.
- إدماج المهاجرين النظاميين واللاجئين ضمن برنامج المساعدة الطبية للأشخاص في وضعية هشة.
- تحديد نقاط تواصل لإعلام وتوجيه المهاجرين.
- إدماج المهاجرين واللاجئين في البرامج الخاصة بمجال الصحة.
- تحديد إطار مرجعي لتدخل ناجح للجمعيات والمنظمات غير الحكومية في مجال صحة المهاجرين.

4- بالنسبة للحق في التعليم:

فإن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء تضع برنامجا خاصا بالتربية والثقافة، يهدف هذا البرنامج إلى ترسيخ مبدأ الحق في التربية للجميع بمن فيهن أبناء المهاجرين واللاجئين، وكذا أفراد أسرهم بالإضافة إلى تيسير وتسهيل اندماجهم بمختلف مؤسسات التعليم، وكذا التكوين المهني، بالإضافة إلى كل ذلك فإن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء تضع برنامجا للاجئين والمهاجرين، من أجل تكوينهم في مجال تعليم اللغات وخاصة الدارجة المغربية حتى يتسنى لهم قضاء مصالحهم بسهولة تامة، كما يهدف هذا البرنامج إلى ترسيخ قيم التسامح والتنوع الثقافي وتشجيع الإبداعات التي تجسد العيش المشترك وكذلك تلاقح

[1]- سناء السالمي، مرجع سابق ص: 69-70.

[2]- ادريس الكبيني، مرجع سابق، ص: 80.

الثقافات، أن هذا البرنامج تطلب اتخاذ إجراءات عملية تستهدف محاربة جميع أشكال التمييز، وكذا إزاحة جميع العقبات والعراقيل التي قد تحول دون استفادة هؤلاء المهاجرين أو اللاجئين من حقهم في التربية والتعليم[1].

الفقرة الثانية: حصيلة المنجزات المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

جاءت الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، بهدف ضمان إدماج أحسن المهاجرين واللاجئين، وكذا لتدبير أفضل لتدفقات المهاجرين واللاجئين نحو المغرب في إطار سياستها المنسجمة والشاملة والتي تحلت بالبعد الإنساني لا الأمني، وذلك من خلال إدماج المهاجرين واللاجئين وتدبير تدفقهم إلى داخل المملكة المغربية في إطار احترام حقوق الإنسان، ووضع إطار مؤسساتي ملائم، وقد أتت هذه الاستراتيجية في سياق التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس، وذلك في إطار استمرارية العمل الذي بادرت به الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وبالتعاون مع مختلف الفاعلين الوطنيين والدوليين والجمعيات غير الحكومية.

وفيما يلي سنتطرق إلى حصيلة المنجزات المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء في جميع القطاعات التي تتدخل فيها، إسهاما منها في ضمان الكرامة الإنسانية لفئة المهاجرين واللاجئين.

1- التربية والتعليم:

في مجال تعزيز الاندماج التربوي، عملت الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وبتنسيق مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، لتسهيل اندماج المهاجرين واللاجئين بمؤسسات التعليم النظامي ويمكن ذكر بعض الإحصائيات على الشكل الآتي[2]:

- تسجيل 5545 مستفيدا برسم الموسم التربوي2018/2017 من بينهم 2729 فتاة.

- إدماج أبناء المهاجرين واللاجئين في برامج المساعدة على التمدرس ومكافحة الهدر المدرسي، خاصة فيما يتعلق باستفادتهم من الخدمات التي تقدمها المطاعم المدرسية والداخليات وكذا استفادة أبناء المهاجرين من برنامج مليون محفظة على غرار نظرائهم المغاربة.

أما فيما يخص بالتعليم الغير النظامي فقد عملت الوزارة المكلفة بتعاون وتنسيق مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وبشراكة مع فعاليات المجتمع المدني المهتمة بالشأن التربوي، إحدى الركائز الأساسية لاستفادة أبناء المهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم من المنظومة التعليمية، وذلك بهدف تقوية قدراتهم المعرفية والفكرية واللغوية، لضمان تيسير إدماجهم في مؤسسات التعليم النظامي أو مؤسسات التكوين المهني، إضافة إلى الاستفادة من البرامج المتعلقة بالدعم المدرسي، وفي هذا الإطار قامت الوزارة بتقديم الدعم المالي للجمعيات العاملة في مجال التربية الغير النظامية والدعم المدرسي والتعليم الأولي لفائدة

[1]- مُحَمَّد حقيقي، ممثل الرابطة العالمية للحقوق والحريات بالمغرب تقرير حول الحق في التعليم بالمغرب ما بين المواثيق الدولية وواقع الممارسات ص: 10.

[2]- تقرير الوزارة المنتدبة لدى وزير الشئون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة تقرير حول أنشطة الوزارة لسنة 2018 ص: 3.

أبناء المهاجرين واللاجئين، وتعليم اللغات والثقافة المغربية للكبار عن طريق[1] تنظيم حملات تحسيسة في أواسط المهاجرين لتشجيعهم على الالتحاق بالمدرسة العمومية أو مدرسة الفرصة الثانية. وكذلك تقديم دروس التربية الغير النظامية لفائدة أبناء المهاجرين واللاجئين، حيث استفاد 300 مستفيد برسم الموسم التربوي 2018/2017، بالإضافة إلى تقديم دروس الدعم التربوي للأطفال والتلاميذ الذين يعانون من الصعوبات وتعثرات في بعض المواد الدراسية، بحيث استفاد من هذه الدروس ما يقارب 315 مستفيدا برسم الموسم الدراسي 2018/2017، كما استفاد الأطفال المهاجرين واللاجئين من التعليم الأولي، حيث بلغ عدد المستفيدين 150 مستفيد برسم الموسم الدراسي 2018/2017، واستفاد اللاجئون والمهاجرون كذلك من دروس قدمتها لهم هذه الجمعيات، وهي دروس في الثقافة، والدارجة المغربية، بحيث استفاد من هذه الدروس 1615 من نفس الموسم[2].

وفي إطار هذا الدعم السنوي الممنوح من طرف الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، فسيتم توقيع 18 اتفاقية شراكة لتنفيذ مشاريع تربوية حيث يتم إحداث مشروعين لتسجيل 44 مستفيد من التعليم الأولي.

وكذلك 3 مشاريع، لتسجيل 60 مستفيد في التربية الغير النظامية، و4 مشاريع لتسجيل 80 مستفيد للدعم التربوي، بالإضافة إلى 9 مشاريع في مجال تعليم اللغات والثقافة المغربية لتسجيل 280 مستفيد، تقدمت بها الجمعيات العامة في المجال التربوي واللغوي لفائدة أبناء المهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم برسم ميزانية 2018[3].

ولزيادة تعزيز الإدماج التربوي لفائدة المهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم، فقد عملت الوزارة على الشروع في إعداد دليل المنشط لتوجيه المنشطين العاملين في مجال التربية الغير النظامية لفائدة الأطفال المهاجرين واللاجئين، إضافة إلى الشروع في إعداد التكوين الخاص بتعليم اللغات والثقافة المغربية، أما في مجال التحسيس بقضايا الهجرة واللجوء، فقد عملت الوزارة الوطنية على تنظيم مسابقات تربوية حول موضوع الهجرة لفائدة أبناء المهاجرين واللاجئين وكذا نظائرهم المغاربة، بمؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي والإعدادي والثانوي التأهيلي، بتعاون وشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، بالإضافة إلى تعزيز وتقوية التواصل والتحسيس بمواضيع ذات صلة بالعيش المشترك والتطوع الثقافي داخل المؤسسات التعليمية وذلك بشراكة وتعاون مع منظمات المجتمع المدني[1].

2- الشباب والترفيه:

[1]- تقرير الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة تقرير 2018، ص: 4.

[2]- تقرير الوزارة المنتدبة مرجع سابق، ص: 4.

[3]- نفس المرجع أعلاه نفس الصفحة.

[1]- مرجع سابق، ص: 5.

إنه تفعيلا وانسجاما مع مقتضيات اتفاقية الشراكة المبرمة بين الوزارة الوطنية ووزارة الشباب والرياضة وإيمانا منها بأهمية البرامج الرياضية والترفيهية والشبابية في تعزيز وتطوير التنوع الثقافي والفني وتوفير الفرص الحقيقية لاندماج حقيقي للمهاجرين في نسيج المجتمع المغربي، حرصت الوزارة على دعم وتنسيق مجموعة من الأنشطة من ضمنها [1]:

دعم وتنسيق العمل مع وزارة الشباب والرياضة لتجسيد المساطر والإجراءات العملية لتيسير تسجيل وتسهيل ولوج الشباب المهاجرين وكذا اللاجئين لمختلف الأنشطة الترفيهية المتوفرة، مثل الرحلات، المخيمات الصيفية، الخدمات المقدمة من طرف المراكز الرياضية والبنيات القائمة كدور الشباب وملاعب القرب، ومراكز التكوين الخاصة بالفتيات.

فبالحديث عن برنامج المخيمات الصيفية، فقد مكن البرنامج من استفادة 600 طفل وطفلة من أبناء المهاجرين من برنامج المخيمات الصيفية خلال سنة 2018، بتعاون وتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة وجمعيات المجتمع المدني[2].

بالنسبة للأنشطة الرياضية، فانطلاقا من كون الرياضة لغة للتواصل بين الشعوب على اختلاف جنسياتهم، ورافعة أساسية لتعزيز الاندماج الفعلي للمهاجرين واللاجئين، وبتعاون وشراكة مع الجامعة المغربية لألعاب القوى، فقد شارك على ما يقارب 50 مهاجرا مقيما بالمغرب في فعاليات الدورة الرابعة للماراطون الدولي المقام بالرباط، والذي نضم تحت الرعاية السامية لجلالة الملك يوم 04 مارس 2018.

3- الصحة:

وبالرجوع إلى الحصيلة التي قدمتها الوزارة الوطنية، فقد هدف البرنامج إلى ضمان ولوج المهاجرين واللاجئين، إلى العلاج وبنفس الشروط المتوفرة للمغاربة، وكذلك إلى تنسيق عمل الجمعيات في مجال الصحة، وفي هذا الإطار تقدم الخدمات العلاجية عن طريق التشخيص والتكفل بالحرص وكذا الأمراض الوبائية مجانا، لفائدة المهاجرين واللاجئين فوق التراب المغربي، وقد عملت وزارة الصحة مع مجموعة من الشركاء، من أجل تنظيم حملات للإعلام والتحسيس للمهاجرين، وكذا العاملين بقطاع الصحة بشأن الحق في الولوج للخدمات الصحية بالنسبة للجميع، إضافة إلى تكوين طاقم طبي من أطباء وممرضين، حول الرعاية الطبية للمهاجرين، والقيام بشراكة مع المدرسة الوطنية للصحة العمومية، والمنظمة للدولية للهجرات، كما جاء في الحصيلة الوزارية على أن المديرية الإقليمية للصحة بالجهة الشرقية بشراكة مع المستشفى الجامعي محمد السادس، وكذا المجتمع المدني، نظمت من 26 فبراير 2018، إلى 2 مارس 2018، ومن 12 إلى 16 مارس 2018، دورات تدريبية في الموجات فوق الصوتية النسائية، لفائدة الأطباء في المراكز الصحية لتحسين تدبير ورصد حالات النساء الحوامل المهجرات أو اللاجئات في كل المراكز الصحية لجميع المناطق، وكذا تعيين 75 مساعدا اجتماعيا، يعملون في المستشفيات المختلفة وذلك من أجل تقديم المعلومات من البرامج الصحية الوطنية، فجاء في الحصيلة الوزاري للبرنامج الوطني لمحاربة داء السل والذي استفاد منه 967 مهاجرا من الكشف خلال سنة

[1]- موقع الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة القيمين بالخارج وشؤون الهجرة تقرير 2018.

[2]- نفس المرجع أعلاه ص: 6.

2018، بالإضافة إلى البرنامج الوطني لمحاربة الأمراض الطفيلية، وتتبع الأمراض المزمنة كداء السكر والضغط، عن طريق الحملات التحسيسية والكشف المجاني[1].

بالإضافة إلى ذلك تستفيد المهاجرات من برامج مراقبة الحمل والولادة، وقد استفاد خلال سنة 2018، ما يقارب إلى 745 مستفيدة، وكذا برامج لتنظيم الأسرة، حيث وصل عدد المستفيدين إلى 502 سنة 2018، أما البرامج الوطنية للتلقيح بالنسبة للأطفال، فقد شمل هذا البرنامج 751 طفل مستفيد خلال نفس السنة.

وفي إطار مساهمة المجتمع المدني في تسجيل ولوج المهاجرين واللاجئين في وضعية هشة للخدمات الصحية، وبدعم من الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، في إطار طلب المشاريع أو من خلال الدعم المادي المقدم من شركائهم، تم تنظيم مجموعة من الحملات والقوافل الطبية وذلك في المدن التي تعرف توافدا مهما للمهاجرين وذلك طيلة سنة 2017، وكذا خلال 8 أشهر الأولى من سنة 2018، حيث سجلت حسب إحصائيات الوزارية عن أكثر من 600 كشف طبي، إضافة إلى أكثر من 200 مستفيد من المعدات الطبية والأدوية، وكذلك 50 كشف طبي شامل لفائدة النساء المهاجرات، خلال تنظيم أسبوع طبي لفائدة النساء من 5 إلى 9 مارس 2018 بالرباط، بالإضافة إلى ذلك فقد قدمت جمعية محاربة السيدا الدعم ل145 مهاجرا مصابا بالفيروس نقص المناعة المكتسبة السيدا، بما في ذلك 89 امرأة و15 منهن حاملا، وقدمت كذلك حسب الحصيلة الوزارية 725 جلسة للوساطة العلاجية والدعم النفسي، لفائدة 129 مهاجرا مصابا بالفيروس[2].

4- السكن:

حيث أكدت الحصيلة التي قدمتها الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، أنه تم فتح المجال للمهاجرين المستوفين للشروط، والتي تكمن في مدة الإقامة، مستوى الدخل، وكذا الوضع المهني، من اقتناء سكن اجتماعي بنفس الشروط الخاصة بالمغاربة، وفيما يخص برامج السكن الاستعجالي التي يسهر عليها مجموعة من الشركاء، نجد في مقدمتهم المنظمة الدولية للهجرة والتي تدعم جمعة شرق غرب من أجل استضافة المهاجرين في وضعية هشاشة في شقتين تتسع لثمان أو عشر مهاجرين، كما تعمل مع المركز الثقافي الإفريقي من أجل الاستفادة 30 مهاجر بالرباط من شقق الاستعجالي، ونجد كذلك المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بشراكة مع جمعية شرق غرب توفر شقق للسكن الاستعجالي للاجئين، و6 شقق للحماية، تخص الحالات ذات الاحتياجات الخاصة، وحسب الحصيلة التي قدمتها الوزارة الوطنية فقد أكدت على 70 شخص استفادوا من هذه المبادرة، دون أن تنسى المنظمة الدولية للهجرة، وكما جاء في الحصيلة الوزارة أطلقت دراسة لأعداد الخطوط الموجهة لتطبيق الإجراءات الدولية والوطنية حول السكن الاستعجالي والمراكز النهارية من أجل ضحايا الإتجار بالبشر، والأطفال الغير مرافقين، يشمل المبيت الاستعجالي لهذه الفئة، بالإضافة إلى ذلك، وكما جاء في الحصيلة الوزارية، وفي إطار النقاش حول السكن الاستعجالي للمهاجرين واللاجئين، تم تنظيم ورشة تفكير حول موضوع إقامة وسكن المهاجرين الوضعي

[1]- تقرير الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة تقرير حول الأنشطة الوزارية لسنة 2018 ص: 6.

[2]- الحصيلة مرجع سابق، ص: 7.

الراهنة أفاق وتحديات من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك يوم 22 مارس 2018، حيث كانت فرصة للنقاش وتبادل الفاعلين في هذا المجال[1].

5- المساعدات الإنسانية والاجتماعية:

فقد جاء في الحصيلة التي قدمتها الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة في تقريرها السنة 2018، أنها قامت بشراكة مع التعاون الوطني وكذا المنظمات الدولية للهجرات، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، بتكوين أكثر من 300 مساعدين اجتماعيين في مجال الهجرة واللجوء وحماية حقوق المهاجرين، وذلك بكل من الرباط، طنجة، وجدة، الدار البيضاء، مراكش، فاس، وأكادير، وذلك لتقوية قدراتهم في مجال التعامل مع هذه الفئة.

إضافة إلى استفادة 2525 مهاجرا من الخدمات المقدمة من طرف المراكز التابعة للتعاون الوطني، من خلال توزيع أسرة وأغطية وتوزيع الخيام والملابس، بالإضافة إلى توزيع مساعدات إنسانية خلال الفترة ما بين 2018/2017، حيث أن مراكز الاستقبال بما فيها مراكز التكوين والتربية، ومراكز الأشخاص في وضعية إعاقة، ومؤسسات الحماية الاجتماعية، وكذلك مراكز الحماية الاجتماعية مفتوحة في وجه كل من اللاجئين والمهاجرين مثل نظائرهم المغاربة.

إضافة إلى ذلك، وكما أشارت إليه الحصيلة ومن أجل مساعدة وحماية الأطفال المهاجرين غير المرافقين بالمغرب، أعطيت الانطلاقة الرسمية يوم 22 مارس 2018، لمشروعين حول تعزيز حقوق الأطفال المهاجرين في المغرب، وذلك بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وتقديم الحماية والمساعدات للأطفال الغير المرافقين والمنفصلين عن دويهم بالمغرب بشراكة من المنظمة الدولية للهجرات، ويهدف هذين المشروعين إلى تعزيز وتقوية نظام المساعدة والحماية للأطفال المهاجرين في المغرب[2].

6- التشغيل:

فبالرجوع إلى الحصيلة التي قدمتها الوزارة المختصة، نجد أنه فيما يخص إدماج المهاجرين في برامج وخدمات البحث عن شغل، فقد تم توسيع نطاق الوكالات النموذجية ليشمل 11 وكالة عوض 5 وكالات، والمتواجدة حاليا حسب تقرير الوزارة بعدة مدن، الرباط، الدار البيضاء، طنجة، فاس، وجدة، مراكش، أكادير إنزكان، أيت ملول، والداخلة، ذلك وقد عرفت تسجيل ما يعادل 1758 مهاجرا خلال الفترة الممتدة ما بين 2015/2018 كما تم تمكين المهاجرين من الاستفادة من خدمات مكاتب الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات، من استفادة 717 مستفيد من أوراش البحث عن الشغل، بالإضافة إلى 607 طلب عمل. هذه الدينامية مكنت من إدماج نحو 49 مهاجرا في سوق الشغل، بالإضافة إلى 32 منهم عن طريق عقد عمل في إطار برنامج المساعدة على التشغيل (الإدماج).

[1]- الحصيلة مرجع سابق، ص: 8.

[2]- الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وتقرير حول الأنشطة الوزارية لسنة، 2018 ص: 9.

كما تم تعزيز قدرات الوكالة النموذجية في إطار التعاون الدولي لتلبي حاجيات المهاجرين، حيث شمل تكوين المكونين في التنوع الثقافي وتقنيات التواصل، والمقابلة مع فئة المهاجرين، وكذا ملائمة النظام المعلوماتي والخدمات، وتعزيز التواصل من خلال إطلاق تطبيق " WELCOMANAPEC "، لفائدة الباحثين عن الشغل، وتنظيم دورات تحسيسية لفائدة المجتمع المدني بخصوص الخدمات المقدمة، والبرامج المساعدة على التشغيل، أما بالنسبة للتشغيل الذاتي فقد جاء في الحصيلة الوزارية عن استفادة 23 مهاجرا من المواكبة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات 2018/2017، في إطار برنامج المقاول الذاتي، وفي نفس السياق كذلك تم مواكبة 84 مشروع لفائدة اللاجئين برسم سنة 2018، في إطار شراكة بين المفوضية السامية للاجئين والجمعية المغربية لدعم المقاولات الصغرى[1]، وفي إطار إعداد المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2018-2017، فقد جاء في الحملة المقدمة من طرف الوزارة الوطنية، أن الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجي والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، في أشغال مجموعة العمل الموضوعاتية المتعلقة بتكثيف البرامج النشيطة للتشغيل ودعم الوساطة، فقد تم إدراج فئة المهاجرين واللاجئين للاستفادة من كل هاته البرامج مع اقتراح دعم عقود الإدماج لتيسير ولوجهم لسوق الشغل، أما بالنسبة للمسطرة المتبعة بتأشير العقود، فقد تم الشروع في فتح 6 شبابيك للقرب بالمديريات الجهوية التابعة لوزارة الشغل والإدماج المهني لوضع واستلام طلبات التأشير في كل من الدار البيضاء، مراكش، أكادير، طنجة، فاس، وذلك من أجل تسريع تسجيل وتتبع طلبات تأشير العقود من طرف أرباب العمل[2].

7- الإطار القانوني والاتفاقيات:

فقد أكدت الحصيلة الوزارية على جعل الإطار الاتفاقي الوطني متوافق مع المعايير الدولية المرتبطة بحقوق المهاجرين واللاجئين، وتشجيع الحركية والعودة الطوعية للمهاجرين، مع المحافظة على حقوق الضمان الاجتماعي وكذا تأهيل الإطار القانوني الوطني، ومن بين التدابير والإجراءات التي جاءت في الحصيلة الوزارية والتي تم اتخاذها في هذا الإطار، نجد مشروع قانون 66-17، المتعلق باللجوء وشروط منحه، حيث يتضمن مشروع هذا القانون مجموعة من الضمانات والحقوق الخاصة باللاجئين وكذا طالبين اللجوء، كما يتضمن تعريفا للاجئ وتكريس أصناف مختلفة من الحماية، مثل الحماية المؤقتة والفرعية، وكذا الأسباب الموجهة لعدم منح صفة لاجئ بالإضافة إلى شروط الاستحقاق، وإنهاء وفقدان صفة اللاجئ، والآثار المترتبة عن الاعتراف بصفة لاجئ كما يتضمن أحكام [1].

وكما جاء في الحصيلة الوزارية، فقد تم تغيير رقم مشروع القانون 26.14 المتعلق بحق اللجوء، وشروط منحه، بعد اعتماده في المخطط التشريعي لسنة 2017، بحيث أصبح يحمل رقم 66.17، كما تم العمل على إعداد نسخة لمشروع قانون رقم

[1]- تقرير الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة تقرير حول الأنشطة الوزارية لسنة 2018 ص:9.

[2]- الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وتقرير حول الأنشطة الوزارية لسنة 2018 ص: 12.

[1]- مرجع سابق ص:12.

66.17، المتعلق باللجوء وشروط منحه، تأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي تعطيها القطاعات الحكومي المعنية، وذلك بعد عقد عدة اجتماعات رفقة فريق عمل الأمانة العامة للحكومة، في انتظار عرضه على المجلس الحكومي للدراسة والمصادقة[1].

بالإضافة إلى مشروع قانون رقم 72.17 والذي يتعلق بالهجرة، حيث يتضمن هذا المشروع مجموعة من المبادئ القائمة على مقارنة حقوقية لمعالجة دخول وإقامة الأجانب وخروجهم من التراب المغربي، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الإقليمي، وكذا الدولية، والوعي في عملية صياغة الالتزامات الدولية للمملكة، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، أو المعاهدات الثنائية ذات الصلة، وتضمن المشروع بعض التعريفات.

وجدير بالذكر أن المشروع تم إدراجه ضمن الإجراءات الاستعجالي ذات الأولوية للبرنامج الحكومي، والقابلة للتطبيق على المدى المتوسط، وقد تم تغيير رقم مشروع القانون 95-14 المتعلق بالهجرة، بعد اعتماده في مخطط التشريع لسنة 2017، بحيث أصبح يحمل رقم 72.17، وفي هذا الصدد تم عقد عدة اجتماعات تنسيقية مع قطاعات الوزارية المعنية خلال شهر أكتوبر 2018، لدراسة ملاحظة الأمانة العامة للحكومة، بشأن أحكام مشروع القانون والعمل على إعداد نسخة نهائية بشأنه قصد عرضه على مسطرة المصادقة[2].

خـاتمة:

لقد سنت المملكة المغربية مجموعة من القوانين والتشريعات وجعلت اللاجئ من بين اهتماماتها الكبرى، إضافة إلى المهاجرين، وذلك نظرا لموقع المغرب الاستراتيجي لقربه من أوروبا، وكذا لكون المغرب يتطلع إلى أن يكون رائدا من ضمن البلدان الأوروبية في هذا المجال، فانطلاقا من دستور المملكة لسنة 2011، والذي يعتبر أداة داعمة لسياسة جديدة للهجرة واللجوء، عبر ما جاء ضمن الفصول 23،30،32 من الدستور المذكور، إضافة إلى القانون الجنائي، عبر سن مجموعة من العقوبات المرتكبة الأفعال الإجرامية في حق هذه الفئة من لاجئين ومهاجرين من اتجار بالبشر، وشبكات الهجرة السرية، وكذا سن مجموعة من القوانين كالقانون 03.02، المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمغرب وبالهجرة غير المشروعة، إضافة الى القانون 14-27، المتعلق بالإتجار بالبشر، وفي إطار آخر أحدثت المملكة المغربية مجموعة من المؤسسات والتي أوكل إليها مهام السهر على حماية حقوق هذه الفئة، وكذا مساعدتهم المعنوية والمادية ومواكبتهم في جميع مراحلهم، نظرا للظروف التي يكونون فيها، وفي سنة 2013، اعتمد المغرب الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، والتي كان الهدف منها الروح التضامنية وبدون حسابات اقتصادية أو ديمغرافية على عكس الدول الغربية، التي تعاطت مع مسألة الهجرة واللجوء لتعويض الخصاص المسجل في اليد العاملة، وبحس أمني مفرط، وقد شملت هذه الاستراتيجية برامج تسهيل الولوج للتكوين المهني، وكذلك الولوج لقطاع الصحة، والتعليم، والشغل، والسكن، وغيرها من الحقوق، مما جعل المغرب في مركز الصدارة إفريقيا في هذا المجال.

[1]- مرجع سابق، ص: 12.

[2]- مرجع سابق، ص: 13.